

Distr.: Limited
22 June 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثانية والخمسون
٢٩-٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال
دورتها الثانية والخمسين

مشروع تقرير

المقررة: السيدة إميلدا سمولتشيثش (أوروغواي)

إضافة

المسائل البرنامجية: أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١
(البند ٣ (أ))

تقرير الأمين العام عن أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

- ١ - في جلستها الثالثة المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢، نظرت اللجنة في تقرير الأمين العام عن أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١٢ (A/67/77).
- ٢ - وعرض وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية التقرير عن أداء البرامج ورد على الاستفسارات التي أثيرت أثناء نظر اللجنة في التقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المناقشة

- ٣ - أعربت الوفود عن تقديرها للتقرير وأشارت مع الارتياح إلى فائدته في تبيان كيف قامت المنظمة بتنفيذ برنامج عملها. وأشادت الوفود بحسن هيكله التقرير وتضمنه لوصف دقيق للبرامج وما حققته من إنجازات. ونُوّه تنويها خاصا بالفرع ثانيا من التقرير لأنه يقدم نظرة إجمالية محكمة عن منجزات الأمانة العامة.
- ٤ - وقد رأى البعض أنه ينبغي توحيد عرض أداء برامج مختلف الإدارات وتفاذي إصدار أحكام قيمة عند الإبلاغ عن الأداء. فعلى سبيل المثال، لاحظت الوفود أن الأمين العام قد أشار في الفقرة ١٠ من التقرير إلى أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قد حققت أداء فائق الجودة، بينما لم يقيم أداء إدارات أخرى. وفي هذا الصدد، شددت اللجنة على أنه من الضروري أن يُتبع، عند التقرير عن أداء البرامج، نهج متوازن وموضوعي إزاء استعراض أداء جميع هيكل الأمانة العامة والهيئات التابعة لها. وأعرب أيضا عن آراء بضرورة تقييد الأمانة العامة باللغة الواردة في القرارات عند الإشارة إلى مسائل تطرقت إليها الدول الأعضاء.
- ٥ - وبالرغم من أن الوفود أقرت بأهمية استخدام التكنولوجيات الجديدة، ومنها تلك التي تتعلق برقمنة الوثائق، فإنها أعربت عن قلقها من التأثير السلبي على عملية اتخاذ القرارات الحكومية الدولية جراء تقليص عدد الوثائق المطبوعة المتاحة للدول الأعضاء، وأفادت أنه يتعين على اللجنة أن تبقي هذه المسألة قيد الاستعراض.
- ٦ - وشدد أحد الوفود على أن مصطلح "الربيع العربي" لم يُعتمد من قبل أي هيئة حكومية دولية، وهو يعبر عن مفهوم يمثل موقفا سياسيا. وأعرب الوفد عن أسفه لاستخدام الأمانة العامة للمصطلح في عدة وثائق وطلب حذفه من جميع الوثائق المعروضة على اللجنة.
- ٧ - وأشارت بعض الوفود إلى أنه ينبغي مواصلة تعزيز ثقافة المساءلة على جميع مستويات الأمانة العامة، ويشمل ذلك أيضا متابعة توصيات هيئات الرقابة.
- ٨ - وأشارت الوفود ذاتها أيضا إلى أن تأثير عناصر محددة على تنفيذ الولايات قد ورد ذكره في عدة فروع من التقرير، ولا سيما في ما يتعلق بتنفيذ الخدمات المشتركة.
- ٩ - وفي مجال إدارة الموارد البشرية، لاحظت بعض الوفود أن أداة الاختيار الجديدة "إنسبير"، لها تأثير سلبي على عملية التوظيف، حيث أبطأت عملية شغل الوظائف الشاغرة، نظرا لأن المديرين يحتاجون إلى وقت كافٍ للتأقلم معها.

- ١٠ - ولاحظت الوفود نفسها مع القلق التأخير الحاصل في تنفيذ مشروع أوموجا وشدت على أن الغرض من هذا المشروع هو إتاحة نظام إداري أفضل ومندمج بالكامل، وهذا، في رأيها، أمر حاسم لتحسين إدارة موارد المنظمة.
- ١١ - وأعرب عن التقدير لوضع جداول تبين حالة تنفيذ النواتج، كما أُقر بأن التقرير أداة أساسية لمساءلة الأمانة العامة في ما يتعلق بأداء البرامج.
- ١٢ - وعند استعراض الأسباب الواردة في التقرير بشأن انخفاض معدل تنفيذ النواتج من قبل بعض الإدارات، ومنها هيئة الأمم المتحدة للمرأة المنشأة حديثاً، أثارت الوفود مسألة كون مختلف إدارات الأمانة العامة قد أنشئت في تواريخ مختلفة. ورأى البعض أنه ينبغي أيضاً مراعاة تواريخ إنشاء الإدارات عند استعراض الأداء، وينبغي أن يشير التقرير فيما إذا كان قد جرى إنشاء إدارة في الآونة الأخيرة.
- ١٣ - وأشار إلى القاعدة ١٠٦-٢ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8)، وأثيرت استفسارات محددة بشأن إضافة بعض النواتج بمبادرة من الأمانة العامة. وأعرب عن القلق إزاء النواتج التي أضيفت بناء على تقدير الأمانة العامة، رغم أن القاعدة الواردة ذكرها أعلاه تتضمن حكماً ينظم إعادة صياغة النواتج.
- ١٤ - وأشار أحد الوفود إلى إضافة ١٧١٢ ناتجاً إلى البرنامج وتنفيذاً بناء على مبادرات اتخذتها الأمانة العامة، وتساءل عن مبررات تلك الإضافات، في ضوء الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج. وأشار أيضاً إلى أن بعض النواتج الإضافية كانت تتعلق بتقديم المساعدة لمجموعة العشرين، وأعرب عن القلق إزاء أنه قدمت وثائق شتى للجنة تدل على معاملة الأمانة العامة معاملة مختلفة لمجموعات مختلفة من الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، شددت الوفود على ضرورة معاملة جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة.
- ١٥ - وأعربت وفود عن رأيها بشأن انعدام المعلومات المالية وتساءلت عن مدى ملاءمة استخدام عدد أشهر عمل موظفي الفئة الفنية كمقياس بديل لقياس استخدام الموارد. وأعربت وفود عن ضرورة إيجاد مؤشر أفضل من أشهر عمل هؤلاء الموظفين للإبلاغ عن استخدام الموارد.
- ١٦ - وأعربت الوفود عن القلق أيضاً إزاء إلغاء بعض النواتج نتيجة لشغور وظائف في الأمانة العامة. وفي هذا الصدد، أشار أحد الوفود مع القلق البالغ إلى إلغاء نواتج في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بسبب وجود وظائف شاغرة ممولة من الميزانية العادية، وأكد من جديد على أنه لا ينبغي إبقاء الوظائف شاغرة لتحقيق وفورات.

الاستنتاجات والتوصيات

- ١٧ - أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام كفالة العمل على زيادة تعميق إدارة المخاطر في المؤسسة قبل اعتماد أدوات إدارة جديدة من أجل تفادي المزيد من التأخير في شغل الوظائف الشاغرة وتحسين التمثيل الجغرافي العادل وتوازن الجنسين بين موظفي الأمانة العامة.
- ١٨ - وشددت اللجنة على أهمية التنفيذ الكامل للمخطط العام لتجديد مباني المقر امتثالاً لجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة في هذا الصدد.
- ١٩ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُضمّن التقارير المقبلة عن أداء البرامج معلومات شاملة عن أثر تقليص حجم الوثائق المطبوعة على عملية صنع القرارات الحكومية الدولية في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها.
- ٢٠ - وأشارت اللجنة إلى استخدام الأمانة العامة لمصطلحات لم تعتمدھا الدول الأعضاء، وأوصت، في هذا الصدد، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستعيض عن مصطلح "الربيع العربي"، بمصطلح "الحالة السياسية في بعض البلدان العربية" في الفقرتين ٤٨ و ٧٩١ وفي النص الذي يرد بعد الفقرة ٦٩٣ من التقرير.
- ٢١ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تفسيراً كاملاً، في التقارير المقبلة عن أداء البرامج، لأسباب إلغاء أو تأجيل النواتج والأنشطة بسبب شغور وظائف ممولة في إطار الميزانية العادية.